دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الشؤون العسكرية الإسرائيلية: الآفاق المالية و الاستراتيجية للجيش
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	صايغ، يزيد
المجلد/العدد:	ع204
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1990
الشهر:	مارس
الصفحات:	109 - 113
رقم MD:	628900
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	إسرائيل، الجوانب العسكرية، الجوانب المالية، الجوانب الاستراتيجية، الانتفاضة الفلسطينية، المعونة الأمريكية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/628900

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الشـؤون العسـكريـة الاسرائيـليـة

الآفاق المالية والاستراتيجية للجيش

بعد ان تردّدت الآراء والتعليقات، بين الحين والآخر، خلال عامي الانتفاضة، حول الآثار السلبية التي يتحمّلها الجيش الاسرائيلي بسبب تحويل جهوده، وموارده، الى قمع الجماهير الفلسطينية، تراكمت المخاوف، الى درجة ان جاء التعبير عنها على المستوى الرسمي والقيادي الاسرائيلي. ويتمثّل جوهر المأزق الاسرائيلي بالتكاليف المباشرة، وغير المباشرة، للانتفاضة، التي خلقت عجزاً هامّاً لدى القوات المسلحة، فصارت تهدد، بذلك، مصير خطتهـا طويلة الاجل للتطوير. ويتضافر ذلك مع القلق الاسرائيلي المتنامي على مستقبل العلاقة الاستراتيجية الاسرائيلية ـ الاميركية، بعد ان برز احتمال تراجع القيمة الاستراتيجية لاسرائيل، في أعقاب الانفراج الواسع على صعيد التنافس الاميركي ـ السوفياتي. وفي هذا الوقت، ايضاً، أُصدرت معلومات حول مجموعة من المسائل المالية، لا سيما حجم المعونة الاميركية الى اسرائيل، وميزانية الدفاع الاسرائيلية.

الأعباء المالية

لقد أُصدرت ارقام، وتقديرات، عديدة، خلال العامين المنصرمين، حول الخسائر المالية الحقيقية التي تكبّدها الجيش الاسرائيلي في اثناء قمع الانتفاضة الشعبية على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وبعد الدراسة والمقارنة، توصّل أحد المصادر الخبيرة العربية الى استنتاج مفاده ان الخسارة شبه الثابتة بلغت ما بين ٩٠٠ مليون دولار ومليار دولار في تلك الفترة (**الحياة**، لندن، ٢٣/١/١٩٩٠). واذ اتسم ذلك التقدير بدرجة عالية من المصداقية، غير ان أقرب التقديرات الاسرائيلية اليه، وأكثرها مصداقية ايضاً، هو ذلك الصادر في اوائل العام ١٩٩٠، والذي تناقله المراسلون العسكريون المطلعون. اذ اكد دان سافير، مثلاً، ان مجمل النفقات، منذ بداية الانتفاضة، بلغت حوالى ١,٤ مليار شيكل (اي ٧٠٠ مليون دولار)، علماً بأن الكلفة الدورية للجيش تبلغ مليون شيكل سنوياً، او ما يعادل اربعة بالمئة من ميزانيته السنوية (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠).

غير ان ما ركّز عليه المراقبون هؤلاء، علاوة على الكلفة المالية الاجمالية، هو وجود عجز صاف لدى الجيش، عجزت، او امتنعت، وزارة المالية عن تعويضه. اذ بلغ مجموع الزيادات، والاضافات، على الميزانية المعتادة، التي تلقّاها الجيش خلال سنتين، حوالى ٥٠٠ مليون شيكل، ممّا ترك نقصاً قدره ٩٠٠ مليون شيكل (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠). وكانت القيادة العسكرية توقعت استلام مبلغ اضافي خلال العام المقبل، لتغطية كلفة القمع، بحجم ٤٥٠ مليون شكيل؛ غير انها فوجئت بقرار وزير المالية بتقليص ذلك الى ٥٠ مليون شيكل فقط، مع تسديد وعد سابق بمئة مليون شيكل (**المصدر نفسه**، ١٠/١/١٩٩٠). بل وشكّك البعض حتى في تسديد تلك المبالغ الاخيرة، حيث أكد رئيف شيف انه تمّت المصادقة رسمياً مرتين على تعويضات مالية بحجم ثمانين مليون شيكل، ثمّ خمسين مليون شيكل، دون ان يتمّ الالتزام بالدفع، بل وتكرر الارجاء الى اجل غير محدّد (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠).

وتكشف هذه الحقائق زيف محاولات بعض الضباط إخفاء الحجم الفعلي للخسارة المالية، ومنهم رئيس شعبة التخطيط في هيئة الاركان، اللواء داني ياتوم، الذي صرّح بأن الكلفة الاجمالية تبلغ مليار شيكل، والعجز ٣٠٠ مليون شيكل، فحسب (**المصدر نفسه**، ٧/١/١٩٩٠).

هذا، وتكتسب الارقـام السـابقـة اهمية اضافية عند وضعها في اطار ميزانية الدفاع العامّة. فأولاً، ان

العجز البالغ ٩٠٠ مليون شيكل يمثل ٢٠ بالمئة من حصّة الميزانية المحسوبة بالعملة المحلية، ممّا يؤثر، تأثيراً بالغاً، في مرونة الانفاق وبنوده. وسوف تزداد خطورة الوضع خلال العام ١٩٩٠، حسب بعض المصادر، اذا ما ادّت التطوّرات غير المتوقعة الى رفع حجم الانفاق المضاد للانتفاضة، ليصل العجز الصافي في ميزانية الامن الى ٦٠٠ مليون دولار (١,٢ مليار شيكل) (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). ليس ذلك فحسب، بل ان كلفة القمع، والعجز الناجم عنه، يأتيان في وقت تتراجع قيمة ميزانية الدفاع الاسرائيلية. اذ لم تقم الحكومة، رسمياً، باقتطاع اي مبلغ من ميزانية العام ١٩٨٩، التي شكّلت نسبة ٢٠,١ بالمئة من اجمالي ميزانية الدولة، او ٨,١ بالمئة من اجمالي الدخل القومي (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠)؛ بل طرأت زيادة إسمية بنسبة ١١,٥ بالمئة على الميزانية، مقارنة بالعام ١٩٨٨، أي بارتفاع قدره ٦٦٠ مليون دولار، من ٥,٧١ مليارات دولار الى ٦,٣٧ مليارات دولار. غير ان حقيقة التضخم المالي قلبت الصورة، ليكون صافي التغيير، في العام ١٩٨٩، هو انخفاض بنسبة ستة بالمئة (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). ويذكر ان وضعاً مشابهاً حدث بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، بسبب الانتفاضة ايضاً؛ اذ ازدادت القيمة الاسمية لميزانية الدفاع بنسبة ١١ بالمئة، من ٥,١٤ مليارات دولار الى ٥,٧١ مليارات دولار، بينما تقلصت القيمة الشرائية بنسبة تسعة بالمئة. كما يجدر التذكير، ايضاً، في هذا السياق، اولاً، بأن نصف الميزانية، تقريباً، خصص لتسديد الديون العسكرية والفوائد المترتبة عليها؛ وثانياً بأن المبلغ المتبقي (حوالى ٣,٢ مليارات دولار) يمثّل تراجعاً عن مستوى العام ١٩٨٢ بنسبة ٢٠ بالمئة ، علماً بأن زيادة المعونة الاميركية، في الوقت عينه، قد عوّضت بعض الشيء وحدّدت التراجع، في النهاية، بنسبة ١٢ بالمئة (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠). وهكذا، يمكن فهم مدى اهمية العجز المالي الناجم عن قمع الانتفاضة، والبالغ ٩٠٠ مليون شيكل (٤٥٠ مليون دولار)، عدا المبالغ التي يتمّ تعويضها على حساب ميزانية الدولة العامة، واحتياطها.

الآثار العملية

تنوّعت الآثار العملية للانتفاضة وكلفة مواجهتها تنوّعاً كبيراً؛ وقد صرّح مراراً بالاضرار النفيسة، والمعنوية، والانضباطية، وبتراجع مستوى التدريب والجاهزية لدى الجيش. إلّا ان المسؤولين العسكريين الاسرائيليين أخذوا، في الفترة الاخيرة، يوضحون طبيعة العواقب المادية، والعملياتية، التي تلحق ببنى القوات المسلّحة. ولعل أبرز الآثار العملية هي تلك التي حلت بسلاح الجو، الذي تعرضت ميزانيته لتخفيض بقيمة ١٦٠ مليون شيكل (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٩٠). فقد اشتكى نائب قائد السلاح، غيورا روم، من الاضطرار الى تقليص ساعات التدريب والطيران، وتقليص شراء قطع الغيار، وتقييد بناء القوة البشرية الفنية (**يديعوت احرونوت**، ١١/١/١٩٩٠). وأوضح ان المحصّلة العملية لذلك هي تقليص عدد الطيارين، خصوصاً ان كلفة تدريب الطيار الاحتياطي تبلغ ربع مليون دولار سنوياً، ممّا يعني تقليص المخزون البشري الفني الذي يستمد سلاح الجو قوته منه. غير ان الآثار السلبية لم تتوقف عند ذلك الحد، بل امتدت الى ان تشمل برامج التسليح ايضاً. وكانت احدى الضحايا الاولى هي الطائرة المروحية «أ.هـ ـ آبي» للمراقبة والاستطلاع، التي تمّ تأجيل مشروع اقتنائها الى اجل غير مسمّى، بعد ان كان المفترض شراؤها خلال العام ١٩٩٠ (**عل همشمار**، ١٢/١/١٩٩٠).

إلّا ان برامج رئيسة عدة هي قيد المراجعة الآن ومرشحة للتأجيل، أو الالغاء. وقد أجمل أحد التقارير تلك البرامج، ابتداء بطائرة التدريب «تزوكيت» («فوغا ماجيستير» الفرنسية المعدّلة محلياً)، التي كان يأمل سلاح الجو في ان يستبدلها بالطائرة الارجنتينية «بامبا». وكان المفروض، مبدئياً، ان يتمّ الانتاج المشترك لمئة طائرة انطلاقاً من ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ، على ان تدخل الخدمة الفعلية في ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤؛ غير ان المشروع قد يتأجل كلياً الى النصف الثاني من عقد التسعينات (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩٠). كذلك قد يتأثر برنامج تحديث المقاتلات «ف ـ ١٥» بمعدّات الكترونية واجهزة رادار حديثة، حيث يحتمل ان يتمّ الغاء، أو تأجيل، ذلك الجهد، ومعه جدول اجراء العمرة الكاملة اللازمة لخمسين طائرة لدى اسرائيل. واخيراً، فان احد أهم البرامج بعيدة المدى، الذي يشكل عصباً رئيساً، هو خطة تطوير الجيش العشرية حتى العام ٢٠٠٠، التي قد تتعرّض لعراقيل ايضاً. وتتناول الخطة ادخال «مضاعفات للقوة» جديدة الى صنوف الاسلحة كافة، وهي تتوزع بين الذخائر دقيقة التوجيه

من نوع «إطلق وانسَ» («الذكية») وانظمة التوجيه، والاستطلاع، والاتصال، والاستخبارات، وما إليها من نظم انذار مبكر وتشويش، لدى القوات الجوية، والبرية، والبحرية (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٩٠). وفي المقابل، يبدو ان خطة اقتناء غواصتين ألمانيتين من فئة «دولفين» لن تتوقف، نظراً الى تمويلها بواسطة المساعدات الاميركية، حيث أعلنت الحكومة الالمانية الاتحادية موافقتها على انجاز الصفقة، على الرغم من سياستها المعتادة بعدم بيع الاسلحة (وخاصة الهجومية) الى الدول المتنازعة في الشرق الاوسط (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٤/٢/١٩٩٠).

الردود الاسرائيلية

يشير ما سبق الى أخطر ما يواجه القيادة العسكرية الاسرائيلية، اي احتمال الاضطرار الى إلغاء خطة تطوير الجيش حتى العام ٢٠٠٠، وهي الخطة التي كان يفترض الانتهاء من وضعها واقرارها في مطلع السنة الحالية. ويتمثل المغزى الابرز لذلك المصير في ان الخطة العشرية هي بطبيعتها شاملة ومتشعّبة، وإلغاؤها يعني الاضرار بمجموعة اخرى من البرامج والنشاطات. وقد اتضح ذلك حين صرح وزير الدفاع، اسحق رابين، بأن ميزانيته لن تسمح بتطبيق الخطة، وان ذلك سيؤثر، سلباً، في جوانب عدة، ليس اقلّها تخفيض النشاط العلمي (**هآرتس**، ٢٧/١/١٩٩٠). والمفهوم ان ذلك سوف يعرقل انجاز برامج تطوير الذخائر والمعدات والاسلحة العصرية التي كانت ستشكل المجال الاساسي في محاولة «مضاعفة القوة»، لانه يعتمد، اعتماداً رئيساً، على جهود البحث والتطوير العلمي. هذا، وبانتظار قرار رسمي حول مصير خطة التطوير، فان ما لا جدال فيه هو ان من نتائج الانتفاضة انها ضربت خطة عمل الجيش، حسب رأي المعلّق شيف (**المصدر نفسه**، ١٩/١/١٩٩٠).

أمّا عن سبل مواجهة المأزق المالي الشديد، وتحقيق بعض التوفير، من أجل البقاء ضمن حدود الميزانيات المتوقعة، فقد اضطرت قيادة الجيش الاسرائيلي الى التركيز على حل رئيس ـ وإن كان لا يفتح مخرجاً فعلياً ـ هو التوجّه نحو تقليص الكلفة البشرية. في المقام الاول، لقد قرّرت تلك القيادة تخفيض ايام الخدمة الالزامية لأفراد الاحتياط، وتخفيض حجم مساهمتهم في أعمال قمع الانتفاضة، بنسبة ٣٥٠ ألف يوم احتياطي، علماً بأنها عادت ورفعت حجم التقليص الى ٧٠٠ ألف يوم (**عل همشمار**، ١٠/١/١٩٩٠). إلّا ان شيف لاحظ فشل هذه المحاولة، معلّقاً بأن الانتفاضة تمتص ٢,٥ مليون يوم احتياطي، وان لا آفاق لتغيير ذلك، علماً بأن الجيش يحتاج الى تقليص مجموع أيام الاحتياط، ككل، الى ما دون عشرة ملايين (**هآرتس**، ١٩/١/١٩٩٠).

من ناحيته، أكد الوزير رابين ان لا مفرّ من تخفيض القوة البشرية، بما فيها النظامية (الجيش الدائم)، بسبب الضائقة المالية (**المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٩٠). وبالفعل، تقرر البدء باقالة عدد من الضباط وضباط الصف (**عل همشمار**، ١٠/١/١٩٩٠). فقد أصدر رئيس الاركان، دان شومرون، أمراً بتخفيض قوة الجيش؛ غير انه حذّر من ان احدى عواقب ذلك ستكون تكبّد الخسائر الفادحة في أية حرب مقبلة، بسبب تقلّص عدد، وحجم، الوحدات المقاتلة (**معاريف**، ٢٩/١/١٩٩٠). ويبيّن هذا الرأي حقيقة ان مختلف الحلول المقترحة للخروج من المأزق المالي المتراكم، تحمل في طياتها معضلات وخيمة. وافضل تأكيد لذلك هو التذكير بالفرضيات التي كان يعمل على أساسها الجيش خلال السنوات الاربع الاخيرة، ألا وهي: بقاء القوة الشرائية للميزانية بالعملة المحلية (الشيكل) عند مستواها مع تعويض آثار التضخّم؛ والحصول على تعويض مالي مقابل تقلّب سعر صرف الدولار؛ والحصول على تعويضات كاملة مقابل كلفة قمع الانتفاضة؛ واستمرار المعونة الاميركية دون هبوط (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٩٠). وباستثناء البند الاخير، فالواضح ان هذه الفرضيات ليست ثابتة، ولا مضمونة، ممّا يشير الى تنامي، وتعاظم، المأزق في المستقبل المنظور.

القيمة الاستراتيجية لاسرائيل

ان ما يزيد في قلق المسؤولين الاسرائيليين، ويضعف احتمالات ازالة المأزق المالي واعادة الانفاق العسكري وبرامج التطوير الى ما كانت عليه، او كان مخططاً لها حتى العام ٢٠٠٠، هو ادراك آفاق اضمحلال قيمة اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة الى حليفها الولايات المتحدة الاميركية. ففي أعقاب التحسّن المتواصل للعلاقات

الاميركية ـ السوفياتية، بما فيها اتفاقية ازالة الصواريخ الباليستيكية النووية متوسطة المدى، والتحرّك نحو خفض القوات التقليدية في اوروبا، وفيما تتراجع فرص الصدام بين حلفي «وارسو» و«ناتو» اللذين يتّجهان الى انماط جديدة سلمية من العلاقات، يعتقد العديد من الاسرائيليين بأن الولايات المتحدة الاميركية قد لا تحتاج، مستقبلاً، الى الدور الاسرائيلي في تخزين الاسلحة وتقديم الدعم اللوجستيكي والاسناد القتالي والاقليمي، لدرء هجوم سوفياتي محتمل على منطقتي الشرق الاوسط، او الخليج ـ ايران، حيث حقول النفط وممرّات الملاحة البحرية. وقد عبّر الوزير رابين، خير تعبير، عن هذا التصوّر الاستراتيجي، خلال لقاء صحافي مؤخراً، حين اكد ان الدولتين العظميين لم تعودا تخشيان اندلاع الحرب العالمية الثالثة بسبب حصول مجابهة عربية ـ اسرائيلية. وحسب رأيه «لقد زال هذا الخوف» (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠)؛ مضيفاً ان العملاقين لن يقلقا، كذلك، من التطوّرات التسلّحة التقليدية والفجوات السياسية القائمة، وانهما سيقولان للاطراف المحلية المتنازعة: «اذهبوا الى الجحيم، ما دمتم تريدون الخلاف والعنف، واستمروا حتى تتعبوا». وأضاف بعض الخبراء الاسرائيليين الى ذلك قوله ان التفهّم الاميركي للموقف السوفياتي، من جهة، وآفاق تحسّن العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية، من جهة اخرى، ربما سيؤديان الى تفريغ التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل من مضمونه (**التقرير**، لندن، ١٥/١٢/١٩٨٩ ـ ١٥/١/١٩٩٠). والمعروف ان صيغة ذلك التعاون تعود الى الاتفاقية المعقودة في العام ١٩٨١، والتي تمّ تجديدها، او الحاقها ببنود اضافية، في العام ١٩٨٣ وما بعد. كما ان المعروف هو ان الزيادة الهامّة التي طرأت على حجم المعونة المالية العسكرية الاميركية الى اسرائيل، في أعقاب العام ١٩٨٢، قد حصلت، اساساً، بالاستناد الى حجة الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل؛ وقد اتسعت، لاحقاً، لتشمل مساعدات اضافية لقاء تقديم الدعم الطبي والامداد البحري الى القوات الاميركية العاملة في الشرق الاوسط (مثل سيناء) او البحر الابيض المتوسط (مثل الاسطول السادس). وقد علّق وزير المالية، شمعون بيرس، بأن حتى تلك المعونة لم تعد بمستواها السابق، على الرغم من عدم تقليصها اسمياً، بسبب تراجع قيمتها الفعلية بنسبة خمسة بالمئة خلال العامين الماضيين (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠).

في مقابل هذه الآفاق المثيرة للتشاؤم، اسرائيلياً، رأى بعض المحلّلين الاسرائيليين احتمالات معاكسة، منطلقاً، مثلاً، من امكان تجيير التعاون الاستراتيجي للدفاع عن اسرائيل في مواجهة سوريا. وقد دعم هذه الرؤيا قول وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، ان أي فشل فلسطيني في تحقيق الاهداف الوطنية من شأنه تهديد الاهداف الاميركية والاسرائيلية طويلة الاجل (**التقرير**، ١٥/١٢/١٩٨٩ ـ ١٥/١/١٩٩٠). بل واضاف البعض الى ذلك ان احتمال تخلّي الولايات المتحدة الاميركية عن قواعدها العسكرية في اوروبا قد يدفعها الى زيادة اهتمامها باسرائيل، كمركز ونقطة انطلاق للدفاع عن مصالحها المزعومة في المنطقة (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠). وليس مفاجئاً ان اصواتاً قد ارتفعت، كالعادة، داخل مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين لتجدّد تأكيد كون اسرائيل حليفاً استراتيجياً لا يجوز قطع المساعدات عنه، كما فعل السناتور بيت ولسون (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٩٠). ويأتي مثل هذه التصريحات رداً على احتمالات تقليص المعونة المالية الاميركية، خصوصاً بعد تخفيض ميزانية الدفاع الاميركية، وتخفيض الموارد المخصصة لبرامج أساسية، كمشروع «المبادرة الاستراتيجية»، الذي تحصل اسرائيل، من خلاله، على حوالى ١٥٠ مليون دولار لتطوير الصاروخ «حيتس».

ازاء مختلف هذه الاحتمالات، دفع عدد من المسؤولين الاسرائيليين باتجاه استباق الامور، وتحديداً لدرء خطر تقليص حجم المساعدات المالية الاميركية. وقد انقسمت المواقف الاسرائيلية، عملياً؛ اذ رأى البعض ان «بامكان اسرائيل ان تتفادى الاقتطاعات، اذا ما أسرعت في اللحاق بركب العملية السلمية» (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٩٠)؛ بينما رأى البعض الآخر ضرورة إعادة تنظيم اولويات اسرائيل السياسية، والاستراتيجية، من اجل اقناع الولايات المتحدة الاميركية بوجود مخاطر مستمرة تهدّد أمن اسرائيل (**التقرير**، ١٥/١٢/١٩٨٩ ـ ١٥/١/١٩٩٠). غير ان تلك العملية، حسب احد خبراء مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في تل ـ ابيب، ستكون صعبة، على ارضية توقّعه ان يقلل الاتحاد السوفياتي من دعمه لحلفائه العرب، حفظاً للاستقرار الاقليمي، ممّا سيضعف حجة وجود التهديدات الامنية لاسرائيل (**الحياة**، ١٧/١/١٩٩٠).

المعونة الاميركية

في اطار النقاش حول آفاق العلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ الاسرائيلية، ظهرت مؤشرات متناقضة الى مستقبل المساعدات المالية السنوية التي تتلقاها اسرائيل. فمن جهة، قرر الكونغرس الاميركي زيادة حجم المعونة للسنة المالية المقبلة، بينما برزت اعتراضات على ذلك وأثيرت المخاوف الاسرائيلية من تقليصها مستقبلاً. فأولاً، لقد قرر الكونغرس، في أوائل كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، زيادة المعونة المقدّمة الى اسرائيل بقيمة ٦٦٦ مليون دولار علاوة على الثلاثة مليارات دولار التي تشكّل المساعدة الاساسية، وتنقسم بين دعم عسكري بقيمة ١,٨ مليار دولار ودعم اقتصادي بحجم ١,٢ مليار دولار. وحسب التفاصيل، فان الزيادة تشمل مئة مليون دولار ثمن مشاريع لاقامة المخزون الاحتياطي الاستراتيجي الاميركي في اسرائيل، و ١٧٩,٦ مليون دولار لقاء تطوير، وشراء، معدّات عسكرية، منها ٥٢ مليون دولار لبرنامج تطوير الصاروخ «حيتس»، و١٢ مليون دولار لقاء طائرات استطلاعية دون طيّارين، و٢٤,٧ مليون دولار لاقتناء قنابل موجهة انزلاقية (جو ـ ارض) من نوع «بوباي» (**الحياة**، ١٨ و١٩٨٩/١٢/٢١). وقد أوضح الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان القصد من ذلك هو تمكين اسرائيل من المضيّ قدماً في تنفيذ برامج البناء والتحديث العسكري (**المصدر نفسه**).

وجدير بالذكر ان الكونغرس الاميركي قد وافق، في وقت سابق، الى جانب تلك الزيادة الهامة، على صرف مساعدة بقيمة ١٥٠ مليون دولار لتغطية نفقات البحث والتطوير الاسرائيلية داخل الولايات المتحدة الاميركية و٤٠٠ مليون دولار، من أصل المساعدة السنوية، لتغطية نفقات مشابهة داخل اسرائيل ذاتها؛ وكل ذلك عدا تأمين دخل سنوي يزيد على ١٥٠ مليون دولار بفضل السماح لاسرائيل، منذ العام ١٩٨٧، بتسديد ديونها بواسطة تصدير البضائع والمنتجات الى الولايات المتحدة الاميركية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩٠/٢/١١). كذلك، وافق الكونغرس على تحويل مجمل المعونة الاقتصادية، البالغة ١,٢ مليار دولار، الى اسرئيل دفعة واحدة وفي بداية السنة، ممّا يتيح لها الاحتفاظ بالفوائد البالغة ٥٥,٥ مليون دولار؛ وأقرّ، أيضاً، بيع الاسلحة والصادرات الاميركية الى اسرائيل بأسعار مخفضة، ممّا وفّر عليها مبلغاً اضافياً قدره ٥٦ مليون دولار (**الحياة**، ١٩٨٩/١٢/١٨). ويعني كل ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية لم تتح لاسرائيل التعويض عن تآكل قيمة المعونة السنوية بنسبة خمسة بالمئة بسبب التضخّم المالي فحسب، بل وقدّمت مساعدة اضافية تفوق تراجع القيمة الشرائية الفعلية لميزانية الدفاع الاسرائيلية بكاملها.

لكن اسرائيل تخشى من ألاّ يدوم هذا الوضع طويلاً. وخشيتها لا تعود الى تبدّل الاوضاع الدولية وتراجع قيمتها كحليف اميركي استراتيجي في مواجهة الاتحاد السوفياتي فقط، بل وينبع مباشرة من الاقتراح الذي تقدّم به زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ الاميركي، روبرت دول، الذي اقترح الاستفادة من الوفاق الدولي لتقليص المعونة الخارجية بنسبة خمسة بالمئة، ممّا يعني تخفيض حصة اسرائيل بقيمة ١٥٠ مليون دولار (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٩٠/٢/٢). وللرد على ذلك، اكد وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، في احاديث الى الجمهور الاميركي، أن التقلبات الدولية لم تلغ استمرار الدعم العسكري السوفياتي لسوريا، والعراق، وليبيا، بسبب البحث السوفياتي عن تحقيق ايرادات العملة الصعبة من خلال بيع الاسلحة؛ وتخوّف رابين من الاخلال بالميزان العسكري في الشرق الاوسط، ومن تزايد احتمالات اندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٩٠/١/٢٧)؛ علماً بأن الامر الهام، والحيوي، في كل حال، هو ان موضوع التقليص اصبح مطروحاً على بساط البحث، للمرة الاولى.

د. يزيد صايغ